وللشعبي يتعلق بيصار وقوله نعت الطابق بالحبي متعلق والمسلة معطوف
على للشعبي لحق في العاطف للوزن وقوله لا بوين يبين كون الخصاب من نوع
واحد من القطان أو من نوعين أو اكثر من انواعهما كخمسة أو سبعة فواو يحرس
وجه يبيض يعطف لبعض على المشهور وقوله كبي وقوله لا بوين يبين كون
نصاب الجميع كلهم أو أسوءا وملفقا منهما ولا يبين نصاب الشقص تحمله
صغيرا واحدا أو من صغيرين أو أكثر وعلى الذي يفوله كذا القطاع ولا يجب
والخطاب الكبير على ما يكون الا واجد أحد الخصاب ملفقا من صغيرين
او اكثر في زكاة الجزء الثالث والماشية فيه ذا تصير بطول ذي
معي في العقيق والمسكير ، غار وعشق عامل مديني ،
مولف القلب وممزوج غير جيد ، ام او اسلام ولم يفصل وجيب ،
تعرض في البيتين لبيان من تتم به وتدفع الجزية الى كاة وصح فيها الاصناف
الثمانية في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها
والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل
فاول الاصناف وثانيها العقيق والمسكير فالعقيق هو بلغة للاكيعه
والمسكير الذي لا شيء له هذا احد المشهورين في تفسيرهما الجبي ومن
ادعى انه عقيق صرف ولم يكن كذلك بينه بخلافه له وكذا الحر ان ادعى
أن له عيالا ليأخذ له بينة تكشف عن حاله وأنه كان معروفا بالعيال فلب بيمين
ذكره وعلى ذلك ينبغي قوله ان البينة لم يقبل منها لانه قد يدعي
العقيق صفة فاسقة بريئة فكن به كان يكون معروفا بالعيال فيدع العقيق
فلا يقبل منه الا ببينة ان وجد منه ان مثله لم يبتدع تلك فانه يصدق
في دعوى العقيق وحوكز الا تما تح به اللخمي او له كلام ويشتط في كل من
العقيق والمسكير ان يبقه شروطه الآتي ان يكون حرا فلا قن ومعتبر ولا من
فيه بقية رق كالمعتق الى اجل والمدبر اذ كان معطيه عالما بحاله وان لم
يعلم انتفى عنه ودخل لمن يستحقها الغارمي ان يكون مسلما فلا في به لكافر
ومع دفعها لغير الاصناف خلاف وعلى هذا بين انتفى طبق بينه الفالح بقوله ان

Copyright © King Saud University

اصلاه اي احوازه وفي اسلام على ان كلهم الفقير رجوعه وصف الجزية والاسلام
للاصناف الثمانية فيشتط في الجزية والاسلام في الجميع وعلى انهم صرحوا
بالشتط في الجزية والاسلام في العقيق والمسكير والعامل ويفهم من قوله
كلهم ولو اقتصر على انتفى بجب ان يشتط ذلك ايضا في الغارمي والمسجون
المحتاج واما الرقاب فالذي في وبعها بالاتفاق فيجب ذلك فيها والاسلام لا تعين
تما صرحوا به واما الصفة فلو بهم يعطى المشهوران الذي ذكرهم ان
يكونوا من الذي حاة في غيبا لهم في ذلك الاسلام فلا اشكال في عدم اشتط
الاسلام والذي في بقية كلامهم التعليل عدم اشتط الشتط
الثالث من شروط العقيق والمسكين ان لا تكون نفقته واجبة على ملي سواء
كان الوجوب لصلة كعقيم له ابن ملي او امرأة لها زوج مليء او كالاصل
او كان الوجوب بالملك كمن انتفى وجوب نفقة ربيبه منفاقا قبل بني لواحد منهم
لانه معنى العقيق الشتط له الرابع ان لا يكون من صلى الله عليه وسلم
وهم المؤمنون من بني هاشم فلا يعطون من الذي حاة بدلا من صرفة الصدقوع
على المشهور الصنف الثالث عشر في بيان انتفع الغارمين والغرو
وحوالة في الابيات في بيان المفهوم من الآية وان حاصلها انه
اجمالا . ولا يعطى الغارم الا بحال تلبسه بالغرم فان اعطى ليوحلس انتفى
عنه منه الصنف الرابع العتق وحوالة على الآية في بيان بالشتط
الوالي او من ولي الذي حاة بنفسه او بعمال الزكاة فيعانون منها لا عفو
رقبة بجب واعتقه وولاوه للمسلمين الصنف الخامس العامل
عليها وحوجا بيها ومعنى فيها وان كان غنيا وان كان عقيما الخامل بوصف
المعاملة والعقل وبشتط في العامل الاسلام والحرية تما فقره والذكورية
والبلوغ وان لا يكون من صلى الله عليه وسلم الصنف السادس
المدين وحوا المراد في الآية الغارمين فمن كان عليه دين لادمي او ما في
يجب اعطاؤه فمن الذي حاة ان دفع ما يجب من العين وما فضل من عليه هو
يجب اعطاؤه لمن عليه دين لغيره . او هي كزكاة فيه ذهب او جارح فوجد ان

اصلاه